

تحقيق

صلة التنمية المستدامة ومفهوم النوع الاجتماعي بإدارة الحدود
ما هو دور الأمن العام في تعزيز المساواة بين الجنسين؟

عام 2015 اعتمدت الامم المتحدة بالاجماع خطة التنمية المستدامة لعام 2030، من ضمنها مفهوم النوع الاجتماعي والمساواة بين الجنسين. دارت حولها مناقشات في المنتديات السياسية والمجتمعات المدنية ووسائل الاعلام. واولت المديرية العامة للامن العام هذا المفهوم اهمية في اطار خطتها الاستراتيجية للفترة الممتدة ما بين عامي 2018 و2022

بدعوة من المديرية العامة للامن العام، عقد اجتماع في المبنى الرئيسي للمديرية، حضره كل من ضابط الارتكاز الجندي النقيب نسرين

شديد: الامن العام سقى ضابط ارتكاز جندي ايماننا باهمية دوره

■ ما هو دور ضابط الارتكاز الجندي ولماذا تم تأسيس هذا المنصب؟
□ بداية لا بد من اعطاء لمحة سريعة عن مفهوم الجندر او النوع الاجتماعي، واهمية ادماجه في السياسات والبرامج والمشاريع الخاصة بكل مؤسسة. استعمل اللفظ في السبعينات لوصف خصائص الرجال والنساء المحددة اجتماعيا في مقابل تلك الخصائص المحددة بيولوجيا (الجنس). النوع الاجتماعي (الجندر) يشير الى مجموعة العلاقات القائمة بين الرجل والمرأة، والادوار والمسؤوليات الاجتماعية التي يحددها المجتمع لكل منهما. اذن، هو متغير عبر المكان والزمان ما يميزه عن الجنس البيولوجي الذي هو ثابت. تجدر الإشارة الى ان النوع الاجتماعي او الجندر لا يعني في اي حال من الاحوال التركيز على النساء من دون الرجال، بل يهتم بكليهما وبالعلاقة بينهما. الاهتمام بقضايا النوع الاجتماعي لا يستهدف تمكين النساء على حساب الرجال، او احداث تمييز بينهم، بل يسعى الى افادة الجنسين على حد سواء.

■ هل تلتزم الدولة اللبنانية الاتفاقات الدولية حول حقوق المرأة؟

(ICMPD) في بيروت، ودارت مناقشات في العمق عن اهمية فهم القضايا المتعلقة بالجنسين، تناولت مفهوم النوع الاجتماعي ومدى صلته بإدارة الحدود وضبطها ومهمات الامن العام حول هذا الموضوع. "الامن العام" حاورت المجتمعين عن خطوات تعزيز مفهوم الجندر والمساواة الجندرية، وزيادة العناصر النسائية في صفوفها من خلال برامج ومشاريع عدة.

”

الامن العام ركز على المساواة الجندرية وزيادة العناصر النسائية



النقيب نسرين شديد.

“

لعام 2030، جاء ليشكل عاملا اضافيا لتشكيل شبكة من ضباط الارتكاز الجنديين في الوزارات والمؤسسات العامة، وتفعيل دورهم كضرورة للمشاركة في تنفيذ هذه الاستراتيجية.

■ ما هو الدور الموكل الى ضابط الارتكاز الجندي؟

□ يتمحور الدور الموكل الى ضابط الارتكاز الجندي حول الاتي:

1- نشر الوعي بين عسكري الامن العام حول مفهوم الجندر واهمية ادماجه في برامج الامن العام ومشاريعه.
2- التعاون والتنسيق مع مكاتب الامن العام في ما يخص بشؤون الجندر لاسيما مع دائرة حقوق الانسان والمنظمات والهجرة.
3- التنسيق مع الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، ووزارة الدولة لشؤون المرأة، ومؤسسات المجتمع المدني، والمنظمات الحكومية وغير الحكومية المعنية بحقوقها.

■ كيف يعكس منصب ضابط الارتكاز الجندي الاولويات الاستراتيجية للامن العام؟
□ في اذار 2018 تبنت المديرية العامة للامن العام، بتوجيهات من المدير العام اللواء عباس ابراهيم، الخطة الاستراتيجية للسنوات الخمس المقبلة 2018-2022 تحقيقا لرؤيته "امن عام لبناني متميز في خدمة الوطن". ركزت الخطة

على مفهوم الجندر والمساواة الجندرية، وزيادة العناصر النسائية في صفوف الجهاز من خلال برامج ومشاريع عدة نوردها كالآتي:
• تطويع عناصر جديدة متخصصة.
• تعزيز المساواة بين المرأة والرجل.
• بناء القدرات لتعزيز مفهوم النوع الاجتماعي.
• تطويع عسكريين لصالح المديرية العامة للامن العام ليصل العدد الى 1000 ضابط و11000 مفتش ومأمور.

• تطويع اناث بنسب اعلى كل سنة لتصبح نسبتهم 25% من عديد الامن العام في حلول سنة 2022.

• تفعيل مشاركة المرأة وتمكينها في الامن العام.
• اقامة ورش عمل في مجال التعاون الدولي، حقوق الانسان والهجرة، المعايير المهنية، امن المرافئ، مسائل الجندر وادارة المشاريع.
• تدريب حول النوع الاجتماعي وكيفية ادماجه في برامج البنى التحتية ومشاريعها.

جونسون: سويسرا تساعد الامن العام في مجالي الهجرة وادارة الحدود

■ كيف تبرز اهمية وجود عسكريين اناث على الحدود؟

□ قد تشكل الموظفين قيمة مضافة عند اجراء عمليات البحث والتفتيش الجسدي والممتلكات للنساء، او عند استجواب النساء واجراء مقابلات معهن، او تقييم النساء المعرضات لمخاطر شديدة، او تحديد السلوك المشبوه والكشف عنه (المحادثات والاستجواب ولغة الجسد ومحتويات الامتعة، وما الى ذلك). وقد ثبت ان الموظفين يتمتعون بفعالية اكثر في بعض مجالات انفاذ القانون الاكثر تطورا مثل الرد على الخطوط الساخنة المخصصة لتقديم المعلومات، وتوظيف المخبرات الاناث وادارتهم، والوصول الى المواقع التي لا يستطيع الرجال الوصول اليها في اثناء عمليات المراقبة. اخيرا، يعد التوازن الواضح والملموس بين الاناث والذكور من حيث

• تبادل الخبرات والاطلاع على تجارب دولية مقارنة في مجال النوع الاجتماعي.
• تدريب حول الغاء كل اشكال التمييز ضد المرأة عملا باتفاق القضاء على جميع انواع التمييز ضد المرأة.
• اجراء دراستين لتجهيز الامن العام بما يتناسب مع المساواة الجندرية من خبراء دوليين، وتحديد الحاجات وتحليل المخاطر وتقييمها.

■ هل سيستكمل الامن العام وضع خطة عمل جندرية؟

□ تبني الامن العام هذه الاهداف والبرامج والمشاريع الاستراتيجية، يعكس مدى اهتمامه والتزامه قضايا الجندر، سواء في ما يتعلق بعسكريه في ما بينهم ام في علاقتهم مع المواطنين والاجانب. بالطبع ستستكمل هذه المرحلة بوضع خطة عمل جندرية بالتنسيق بين ضابط الارتكاز الجندي ومكاتب الامن العام المعنية ودوائرها.

”

الامن العام منظمة قادرة على التفاعل مع المجتمع ودعمه



فيل جونسون.

“

بقضايا الجنسين والانشطة في هذا المجال، خطوة واضحة نحو ضمان الاتساق والادماج المنهجي للنوع الاجتماعي في جميع جوانب العمل، بالإضافة الى تعزيز الكفايات الداخلية للامن العام في شؤون النوع الاجتماعي. وتشير صياغة الهدف الفرعي الاستراتيجي السادس - تعزيز مفهوم النوع الاجتماعي - في الخطة الاستراتيجية للامن العام من العام 2018 الى العام 2022 (اذار 2018)، وتوظيف النساء بنسبة تصل الى 25% في حلول العام 2022، الى التزامه غير المسبوق بالمساواة بين الجنسين، ما يضعه في موقع قيادي مقارنة بالوكالات اللبنانية التي تعمل على التقدم نحو تحقيق هدف التنمية المستدامة رقم 5.

■ ما هو انطباعك عن التقدم الذي احرزه الامن العام حتى الان في القضايا المتعلقة بالجنسين؟
□ ينعكس التزام الامن العام حقوق الانسان والمساواة بين الجنسين في ثقافته التنظيمية، وتم الاعتراف بهذا الالتزام بكل وضوح في مدونة قواعد السلوك. كما تجدر الإشارة الى ان الامن العام كان من الوكالات الرائدة في لبنان في ما يتعلق بتعزيز المساواة بين الجنسين، كونه اول جهاز امني لبناني فتح ابوابه للنساء في العام 1974. يتمتع الامن العام حالياً بأعلى تمثيل نسائي بين موظفيه، مقارنة بالوكالات الاخرى المماثلة. ويشكل تعيين ضابط ارتكاز جندي مخصص مع استعراض فعال لجميع الجوانب المتعلقة

المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة (ICMPD). نحن لا نزال ملتزمين القيام بذلك في المستقبل من خلال دعم مكون سويسري خاص كجزء من مساعي الادارة المتكاملة للحدود الاوسع نطاقاً. سيركز المكون السويسري بشكل خاص على حقوق الانسان، ومن بينها المساواة بين الجنسين ذات الاهمية القصوى. بينما نعتز بعلاقتنا الوثيقة مع الامن العام ونهدف الى الحفاظ عليها، فاننا نتطلع ايضا الى توسيع منظورنا واشراك الوكالات والدوائر الاخرى ذات الصلة بمجال ادارة وضبط الحدود. كما نأمل في ان يتمكن الامن العام من مشاركة التجارب والخبرات المكتسبة من مشاركته في المشروع، لاسيما في ما يتعلق بقضايا الجنسين، مع دول اخرى في المنطقة.

بها خبراء ومدربون متمرسون، بما في ذلك ورش عمل حول القضايا المتعلقة بالجنسين، وتقنيات اجراء المقابلات المرعية للاعتبارات الجنسانية، وزيارة ميدانية حول النوع الاجتماعي، وادارة الحدود وضبطها، وتحليل الثغر والحاجات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في الامن العام، ووضع اللمسات الاخيرة على نموذج تدريبي لذكاء الوعي حول مفهوم النوع الاجتماعي مُصمّم وفق حاجات الامن العام والواقع العملي. وقد كان الحوار والتعاون المنتظم مع جميع عسكري الامن العام المعنيين بهذا المجال ومع ضابط الارتكاز الجندي مهمين للغاية في توجيه أنشطة المشروع وفي مواكبتها مع الجهود الاوسع نطاقاً التي يبذلها الامن العام للتقدم في تحقيق المساواة بين الجنسين.

■ على ماذا تركز المساهمة السويسرية؟
□ تركز على مساعدة الامن العام في تعزيز واعتماد نهج قائم على الحقوق في مجالي الهجرة وادارة الحدود وضبطهما. وبما ان المساواة بين الجنسين هي حق اساسي من حقوق الانسان، يعمل المركز الدولي على تطوير سياسات الهجرة (ICMPD) مع الامن العام على تعزيز قدراته المؤسسية للتعامل مع القضايا المتعلقة بالجنسين، والاستمرار في ادماج مفهوم النوع الاجتماعي في عمله على نحو يعزز الفعالية التشغيلية، ويصب في مصلحة المسافرين والمهاجرين الذين يحتاجون الى الحماية.
■ كيف يتم ذلك؟
□ من خلال مجموعة من الانشطة يقوم

اعداد الموظفين مؤشراً قويا للجمهور على ان الامن العام منظمة مهنية وقادرة على التفاعل مع جميع اجزاء المجتمع ودعمها.

■ كيف يقوم المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة في بيروت بدعم الامن العام في تعزيز قدراته في القضايا المتعلقة بالجنسين؟
□ منذ تشرين الاول 2016، يقوم المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة (ICMPD) في بيروت بتنفيذ مشروع الدعم السويسري للادارة المتكاملة للحدود في لبنان (المرحلة الثانية). يعتبر هذا المشروع جزءاً من دعم اوسع نطاقاً لتنفيذ هذا المفهوم الذي يتم تقديمه منذ العام 2012 الى الوكالات المعنية، وذلك في اطار مشروع تعزيز قدرات الادارة المتكاملة للحدود في لبنان الممول من الاتحاد الاوروبي.

روثليسبيرغر: التزام الامن العام بحقوق الانسان ينعكس في ثقافته

”
سويسرا ملتزمة
دعم ادارة الحدود اللبنانية
وضبطها



ستيفان روثليسبيرغر.

■ لماذا تعد القضايا المتعلقة بالجنسين اولوية متزايدة للمساعدات التقنية المقدمة من سويسرا في مجال ادارة الحدود؟
□ اضافة الى الاقرار بالفوائد الاجتماعية والاقتصادية المتعددة للمساواة بين الجنسين والمساواة في الحقوق وعدم التمييز، والتزام سويسرا القوي الاحكام ذات الصلة في القانون الدولي (مثل تلك المنصوص عليها في اتفاقي منظمة العمل الدولية 100 و111 وعهود الامم المتحدة الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاق اسطنبول، والاتفاق الاوروبي لحقوق الانسان)، وفضلاً عن قانونها الوطني، لطالما اعتبرت سويسرا القضايا المتعلقة بالجنسين كأولوية، محلياً وفي التزاماتها في الخارج. مع ذلك، من اجل ترجمة الامر الى حقيقة واقعة، يجب توسيعها من المستويات التمثيلية الى المهمات اليومية

■ كيف تتوخى سويسرا دعم وكالات ادارة الحدود اللبنانية وضبطها في المستقبل؟
□ قامت سويسرا بالفعل بدعم ادارة الحدود اللبنانية وضبطها على مدى

السنوات القليلة المنصرمة، من خلال تعاونها مع الامن العام عبر مشروع الادارة المتكاملة للحدود في لبنان الذي يديره

